



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الادارة والاقتصاد
العلوم المالية والمصرفية

دور التحليل المالي في تحسين ربحية الشركات الصناعية

بحث مقدم من قبل الطلبة

لمعان عويد جدعان

وهيبة حازم محمود

الى قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الادارة والاقتصاد وهو جزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

أ.م.د. حلا سامي خضير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)

صدق الله العظيم

اسم السورة (العلق)

رقم الآية (١-٥)

الإهداء

إلى من اضاءت لي الطريق بكل عزم وإصرار صاحبة القلب الكبير أطل الله في عمرها.

والدتي الحبيبة

إلى من جمعتنا المسرات وعنوان الصدق والوفاء اهديهم محبتي وإخلاصي ودعائي

اشقائي وشقيقاتي

الباحثة وهبيه...

إلى من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرھما، إلى من بذل الكثير، وقَدما ما لا يمكن أن يرَد، إليكما تلك الكلمات أُمي وأبي الغاليان...

إلى من كان الداعم لي طوال مسيرتي الدراسية صاحب الكلمة التي سارت بي نحو النجاح
عمو خلف...

إلى روحه أھدي هذا البحث، راجياً أن يكون حسنة وصدقة عنه، إليك عمو أنور الحاضر
دوماً رغم الغياب..

إلى الذي علمني الحروف الأولى وسار معي بخطواتي نحو النجاح عمو فهد..

إلى أولئك المطلعين على عثراتنا وعيوبنا، التي اجتهدت في إخفائها دون أن يكونوا يداً تضغط
على الجرح، إلى أصدقائي الأوفياء أھدي هذا البحث.

الباحثة لمعان...

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي شرح لي صدري ويسر لي أمري وخفف عني وزري واحل عقدة من لساني ووفقتني في إتمام هذا العمل المتواضع بالله استعنت وعليه توكلت فهو خير المتوكلين ...

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة حلا ياسين خضير ، لتفضلها بالإشراف على هذا البحث من جهة ومساعدتي بالمراجع والنصائح اللازمة لإتمام هذا العمل من جهة أخرى ويوجب علي الاعتراف بالفضل إنَّ أشكر ادارة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل والمتمثلة بعمادة الكلية وعميدها الدكتور ثائر احمد سعدون السمان..

ولا يسعني إلا إن أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية المحترم الدكتور بشار احمد العراقي. وأساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد لما قدموه من مساعده طيلة مدة الدراسة

كما وأتقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة..

الباحثان...

| قائمة المحتويات | |
|-----------------|--------------------------------------|
| الصفحة | المحتويات |
| أ | اية قرآنية |
| ب | الشكر والاهداء |
| ت | قائمة المحتويات |
| ت | قائمة الجداول |
| ١ | المقدمة |
| ٢ | مشكلة البحث |
| ٣ | فرضية البحث |
| ٣ | اهمية البحث |
| ٣ | اهداف البحث |
| ٤ | متغيرات الدراسة |
| ٤ | الحدود الزمانية والمكانية للبحث |
| ٥ | الفصل الأول/الاطار النظري للبحث |
| ٦ | المبحث الأول |
| ٧ | شروط التحليل المالي |
| ٨ | مقومات التحليل المالي |
| ٨ | مناهج التحليل المالي |
| ٩ | اهداف واهمية التحليل المالي |
| ١٠ | اغراض ومجالات التحليل المالي |
| ١١ | التحليل المالي والجهات المستفيدة منه |
| ١٣ | استعمالات ومحددات التحليل المالي |
| ١٦ | المبحث الثاني / الشركات الصناعية |
| ١٧ | الفصل الثاني / الجانب التطبيقي |
| ١٩ | اختيار النسب المالية |
| ٢٢ | المبحث الثاني / الربحية |
| ٢٣ | نسب الربحية |
| ٢٩ | الاستنتاجات |
| ٢٩ | المقترحات |
| ٣٠ | قائمة المصادر |

| قائمة الجداول | |
|---------------|-----------|
| الصفحة | المحتويات |
| ٢٥ | الجدول ١ |
| ٢٦ | الجدول ٢ |
| ٢٧ | الجدول ٣ |
| ٢٨ | الجدول ٤ |

المقدمة

إنَّ القطاع الصناعي يُعد احد الركائز الهامة باتجاه تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، فضلاً عن إسهامه المباشر في رفع مؤشرات التراكم الرأسمالي وسعة امتلاكه لأكثر من عنصر في عملية الإنتاج، كرأس المال والتنظيم والمعرفة والخبرات المتراكمة، ودلت مراجعة الأدبيات الحديثة إنَّ الشركات الصناعية بحسب هيكل الصناعات المتوفرة في البلد يؤثر ويتأثر بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية ومنها ما تكون قابلة للقياس والتقييم ومنها ما تكون طارئة وغير قابلة للتكميم، وأياً يكن الأمر، فالبيئة التي تعمل فيها الصناعة اليوم، قد تكون متباينة عن بيئة الأمس بمقدار ١٨٠° فلا مراحل التصنيع ولا سلسلة القيمة ولا المدخلات ولا حتى التغذية العكسية هي ذاتها، مما انعكس بمؤشرات الأداء وأصبحت عامل موازنة وتتنافس فيما بينها كشركات أو كقطاع.

منهجية البحث

تتلخص منهجية البحث بالفقرات الآتية :

١- مشكلة البحث :

عدم الاعتماد على التحليل المالي في تحسين ربحية الشركات الصناعية يترتب عليها خسائر مالية وضياع فرص استثمارية مهمة تؤثر سلبا على كفاءة الشركات

وبناء على ما سبق تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث بالإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي في تحسين ربحية الشركات الصناعية

لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الصناعية ؟

وينبثق عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ١ . هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب السيولة في تحسين ربحية الشركات الصناعية
- ٢ . هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب إدارة الأصول في تحسين ربحية الشركات الصناعية
- ٣ . هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب إدارة المديونية في تحسين ربحية الشركات الصناعية
- ٤ . هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب الربحية في تحسين ربحية الشركات الصناعية
- ٥ . هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسب القيمة السوقية في تحسين ربحية الشركات الصناعية.

٢-فرضية الدراسة :

يمكن القول بان فرضية الدراسة تتمحور في:

يستند المبحث إلى فرضية مفادها إلى أن لنسب التحليل المالي دور مهم وفعال في تحسين ربحية الشركات الصناعية

٣- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من اعتمادها على البيانات الأولية في تحقيق أهدافها، وتجنب الاعتماد

على المصادر الثانوية للبيانات مثل الاستبانة التي قد يعتربها التحيز في كثير من الأحيان وقد تكون بياناتها مضللة في احيانا اخرى.

٤- أهداف البحث

١-قياس قدرة التحليل المالي باستخدام النسب على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الصناعية

٢-التعرف على آليات وأساليب التحليل المالي المستخدمة في ميدان الأعمال لتحسين نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الصناعية.

٣-التعرف على المعلومات والمؤشرات التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية للشركات الصناعية

٤-توضيح أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في التحليل المالي لتقويم أداء الشركات الصناعية

٥-متغيرات الدراسة:

إن الدراسة تشتمل على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة.
٨ المتغيرات المستقلة وتتمثل في المحاور الرئيسية للتحليل المالي وهي كما يلي:

١. نسب السيولة:

٢. نسب إدارة الأصول:

٣. نسب إدارة المديونية:

٤. نسب الربحية:

٥. نسب القيمة السوقية:

المتغير التابع

يعتبر مدى تحسين نوعية معلومات التحليل المالي لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الصناعية.

٦_ الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية : تم اختيار عينة عشوائية للمدة من ٢٠١٥_ ٢٠١٩

الحدود المكانية : تم اختيار شركات صناعيه وهي الوطنية للصناعات المعدنية المنصور للأدوية الكندي للقاحات والعراقية للسجاد

الفصل الأول الإطار النظري للبحث

يعرض هذا الفصل التحليل المالي من حيث المفهوم والنشأة والمقومات اضافة للتعرف على الخصائص والوظائف الخاصة بالتحليل المالي في تحسين ربحية الشركات الصناعية بالإضافة إلى اهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي للشركات الصناعية المستخدمة .

المبحث الأول

التحليل المالي ومصادره:

يهتم التحليل المالي بشكل أساسي بدراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية، لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي للمصارف والتنبؤ بمستقبلها، اذ يهدف الى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية الى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. (الفتلي، ٢٠١٤، ٢٠٦)

مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي اذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع خطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا فإنه يعتبر اداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلف التي تؤثر على الربح .. (الشديفات، ٢٠٠٠، ٩٣)

ويمكن تعريف التحليل المالي

بأنه " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات واكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات. (الزبيدي، ٢٠١١، ٣٩)

وكذلك يعرف التحليل المالي

بأنه عبارة عن " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل و يتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وربما يتناسب وعملية اتخاذ القرار. (شمس الدين، ٢٠١٦، ٣)

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

هناك نوعين من المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات اللازمة للتحليل المالي هي (الفتلي، ٢٠١٤، ٢٠٧)

١_ مصادر معلومات داخلية.

٢_ مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة مؤشرات كمية Quantitative كانت أم مؤشرات وصفية Qualitative.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي :

- ١_ البيانات المحاسبية الختامية وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- ٢_ تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- ٣_ التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
- ٤_ المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة .
- ٥_ النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث .

شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار ، ومن هذه الشروط الآتي: (الرجاوي ، ٢٠٠٨ ، ٣٩)

- ١- المرونة أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة .
- ٢- الشمولية بمعنى أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة المنشأة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين
- ٣- أن يراعى مبدأ اقتصاديات المعلومات بمعنى أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت
- ٤- يقوم على التنبؤ بمعنى أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة، ويكون هذا التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة لأرباح المتوقعة أيضاً.
- ٥- السرعة وهو أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت.
- ٦-فعالية وموضوعية التحليل المالي بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي لعدد من مقومات ومبادئ يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف الشركة، ومن أبرزها ما يلي (الهاجري، ٢٠١٦، ٢٦)

- ١- العمل على التحديد الواضح والسليم لأهداف التحليل المالي، وتقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- ٢- العمل على تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي، وتقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- ٣- القيام بتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها في التحليل المالي، وقياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة.
- ٤- العمل على تحديد المؤشرات مناسبة وذلك بهدف الوصول الى أفضل النتائج الممكنة وبأسرع وقت ممكن.
- ٥- القيام بالتفسير السليم لنتائج التحليل المالي أي الوصول الى نتيجة غير قابلة للتأويل والتحريف.
- ٦- ضرورة أن يكون من يقوم بالتحليل مؤهلاً لهذه المهمة.

ويتضح مما سبق أن مقومات التحليل المالي تتطلب إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها، ووضع المعلومات المتواصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية، وتفسير الأرقام بالقوائم المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.

مناهج التحليل المالي

وهي المنهجية الطرق والأساليب والإجراءات التي يستخدمها المحلل ويتعامل معها في إجراء عمليات ترتبط في تحليل البيانات المالية المنشورة، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب. ومن هنا إن المنهجية تختلف عن الأسلوب فعندما يقوم المحلل بتحليل الربحية أو تحليل المديونية أو الكفاءة أن هذا يطلق عليه منهجية بينما التحليل بالنسب المالية أو تحليل الاتجاهات أو تحليل التعادل يسمى أسلوب التحليل. ومن أهم مناهج التحليل المالي ما يلي (الهاجري، ٢٠١٦، ٢٩)

- ١- المنهج الكمي في التحليل: ينصب اهتمام هذا المنهج على الجانب الكمي من الظاهرة محل الدراسة من حيث نطاق عملية التحليل
- ٢- المنهج النوعي في التحليل: بموجب هذا المنهج يتعدى اهتمام المحلل المالي الجانب الكمي وإنما الى جوانب أخرى نوعية.

بحيث يتم طرح عدة اسئلة، كيف حققت الشركة أرباحها؟ ماهي الأساليب المحاسبية التي اتبعتها؟ هل هي وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها أم لا؟ هل استخدمت المحاسبة الإبداعية؟ (الهاجري، ٢٠١٦، ٣٠)

ويتضح مما سبق إن دراسة المحلل المالي لمثل هذه الجوانب قد يساعده في التوصل الى نتائج مختلفة إذا ما قام بتحليل شركة الأعمال من الناحية الكمية فقط، لذا ظهرت أهمية دراسة الجانب غير الكمي (النوعي) للنتائج التي يتوصل إليها المحلل المالي من الناحية الكمية.

اهداف وأهمية التحليل المالي :

حيث أن لكل عمل يتم القيام به هدف ، تكون هناك رغبة ملحة للوصول إليه وتحقيقه ، ويعتبر التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين مفردات أصوله ومفردات خصومه وإراداته ومصروفاته وذلك للوصول إلى أهداف محددة .

وعلى أثر ذلك فقد وضع كل من (سالم، ٢٠١٤، ١٠) (صبرين، ٢٠٢٠، ٥) مجموعة من الأهداف للتحليل المالي تتمحور في تحقيق الغايات التالية:

١- بيان وضع الشركة المالي في صورته الحقيقية

٢- تحديد قدرة المنشأة على الاقتراض وتسديد ديونها من الفوائد.

٣- الحكم على كفاءة الإدارة

٤- بيان وضع ومستوى المنشأة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه.

٥- تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.

٦- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ؛

٧- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

٨- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

وللتحليل المالي أهمية كبيرة لما يقدمه من نتائج وخاصة للمستثمر ، لما يقدم له من مساعدة في عملية اتخاذ قرارته الاستثمارية ، ويوضح (سالم ، ٢٠١٤، ١١) ان للتحليل المالي أهمية وبعدا استراتيجيا لأن التحليل المالي يعد أحد أهم وسائل الادارة المالية التقليدية التي تلجأ إليها لتقييم قراراتها التي تتخذ لصياغة حجم الاستثمار أي مجموعة القرارات التي تتخذ لصياغة حجم الاستثمار (الموجودات) التشغيلي بأنواعه ، أو تلك القرارات التي تحدد هيكل التمويل ومصادره المختلفة وضمان استخدامها بأقل كلفة ممكنة، ومن خلال تقييم هذين القرارين يمكن الوصول الى تقييم الموقف الاستراتيجي للشركة ككل ، حيث يساعد التحليل المالي في الوصول الدقيق لنقاط القوة والاحاطة بجوانب الضعف كما تفرضه بيئة الشركة الداخلية ، وتحديد الفرص وبيان التهديدات التي تجسد بيئة الشركة الخارجية.

وكذلك تتمثل أهمية التحليل المالي بالآتي(الهاجري، ٢٠١٦، ٢٦)

١-يعد أداة من الادوات التخطيطية ،لأنه يساعد في التوقع لمستقبل الشركة ،ويساعد الادارة برسم الأهداف.

٢-يعد أداة من الادوات التي تسهم باتخاذ قرارات مصيرية بشأن عمليات اندماج الشركة وتوسعها .

٣-يعد أداة من الأدوات الرقابية الفاعلة ويسهم بتمكين إدارة الشركة من تصحيح انحرافات عند حصولها .

٤-يسهم بتقييم جدوى إقامة مشاريع من ناحية اقتصادية والعمل على التقييم لمستويات أداء الشركة .

ويتضح مما سبق أن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة ،بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت اقساماً ودعمتها بالكفاءات الادارية والمحاسبية اللازمة ،لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداء التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور.

أغراض ومجالات التحليل المالي

المطلب الأول/أغراض التحليل المالي(أبو زيد، ٢٠٠٩، ٢٢)

١-اختيار مدى كفاءة عمليات الشركة محل التحليل وتقييم ربحته.

٢-تقييم الوضع المالي للشركة وتحديد مركزها الائتماني.

٣-تقييم أداء الإدارات المختلفة بالشركة.

٤-تقييم أداء الشركة بالمقارنة مع الشركات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء الشركة في سنوات سابقة.

٥-توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض.

٦-توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع .

٧-يعتبر التحليل المالي أداة مسح ابتدائي للقيام بأي نشاط جديد.

المطلب الثاني/ مجالات التحليل المالي.

تتبع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقاً للتوجه من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل مجالات متعددة مثل الزبيدي، (٢٦، ٢٠١١)

١- التحليل الائتماني:

ويهدف هذا النوع من التحليل الى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً الى نتيجة هذا التقييم.

٢- التحليل الاستثماري:

ويعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات.

٣- تحليل الاندماج والاقترناء:

يقصد بالاندماج والاقترناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.

٤- التحليل من أجل التخطيط:

يعتبر هذا النوع من التحليل ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً سابقاً.

٥- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة، واتجاهات النمو في منشآت الأعمال إضافة الى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المنشأة.

التحليل المالي والجهات المستفيدة منه:

وحتى نوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي لمنشأة الأعمال لا بد من تحديد الجهات التي تستفيد منه وتهتم بإجراءه داخل المنشأة . وعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقاً للجهة المقدمة لها ، وتلخص هذه الجهات كما يأتي (الزبيدي، ٢٠١٠، ص ٥٣)

١- التحليل المالي الموجه للمساهمين .

٢- التحليل المالي الموجه للدائن .

٣- التحليل المالي الموجهة للمورد .

٤ - التحليل المالي الموجهة للعميل .

٥ - التحليل المالي الموجهة للعاملين .

٦- التحليل المالي لإدارة المنشأة .

١- التحليل المالي الموجهة للمساهم

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها ، أي التي تتعرض لها استثماراته. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب .

٢- التحليل المالي الموجهة للدائنين:

يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المنشأة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة ،أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقراض أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة وقد يكون الدائن مصرفاً أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنين يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها و أيضاً الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.

٣- التحليل المالي الموجهة للمورد:

يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه ، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية ، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذ كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه ، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

٤- التحليل المالي الموجهة للمتعاملين:

ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات

التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسة في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين، ومن مصلحة المنشأة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها.

٥- التحليل المالي الموجهة لإدارة المنشأة.

تهتم إدارة المنشأة بكل جوانب المركز المالي ،

خاصة وإنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين (الملاك) والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضاً الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين اجل الاستحقاق. وعليه يمكن لإدارة المنشأة أن تستفاد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة اي تغييرات غير متوقعة للحد من آثارها .

٦- التحليل المالي الموجهة للعاملين:

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة هما

١- المالكون .

٢- العاملون .

ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل .

استعمالات ومحددات التحليل المالي

استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، ويتوقف كل منها على نوع التحليل المطلوب وحسب الجهة المستخدمة وطبقاً لأهداف الأخوذة من هذا التحليل ، ومن أهم هذه الاستعمالات ما يلي (خالد، ٢٠١٩، ١٠١)

١- التشخيص المالي :

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية لتحديد نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها المحاسبة المالية والتحليلية قاعدة أساسية للتحليل وذلك بصفتها مصدراً رئيسياً للمعلومات للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل.

تمكن أدوات التحليل المالي من القيام بعملية التشخيص المالي للمؤسسة وفق الأساليب التالية

١-١- التشخيص التطوري :

يقوم على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية وتحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية ، وذلك يتطلب توفر نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال.

٢-١-التشخيص المقارن :

يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة في النشاط أو المؤسسات الرائدة في نفس القطاع باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية.

٣-١-التشخيص المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن ، ويرتكز هذا التحليل على تشخيص وضع المؤسسة المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات المعيارية التي يتم اختبارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة.

٢-التحليل الانتمائي:

يقوم المقرض بهذا التحليل بهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أو الوفاء بالتزاماته المالية . يتضمن هذا التحليل تقييم الأخطار المحتملة وبناء قرار الإقراض استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في معرفة المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

٣-التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المتعلقة بمجال تقييم الاستثمار في الأسهم والسندات ، حيث يستعمل هذا النوع من التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم المنشآت وسندات القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمنشآت.

ولا تقتصر قدرة التحليل الاستثماري على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد لتشمل تقييم المؤسسة ذاتها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها وتقييم استثماراتها في مختلف المجالات.

٤-الاندماج والشراء :

في حالة رغبة منشأة في شراء منشأة أخرى، تقوم المنشأة المشتري بعملية التقييم، وتقدر قيمة المنشأة المرغوب شراؤها ، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمنشأة المبيعة القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم لها والحكم على مدى ملائمتها لها.

٥-تقييم الأداء

يعتبر هذا النوع من التحليل من الأنواع المهمة التي تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، حيث تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم أداء المؤسسة من جهات عديدة كتقييم ربحية المؤسسة وتوازنها المالي، أو ما يتعلق بالسيولة، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

٦- التخطيط المالي:

يعد التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، حيث تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من العمليات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج ببدايل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع مستقبلاً.

٧- تحليل بعض الحالات المالية الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، حالة انضمام أو انسحاب بعض الشركاء أو حالة التصفية عند حل المؤسسة، أو نتيجة لحكم قضائي، أو استحواذ أطراف معينة على المؤسسة، وما يتبع ذلك من مشكلات معقدة تتعلق عادة بتقييم الموجودات، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً من كل الأطراف يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم، بالإضافة إلى تحليل المركز

المالي للمؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من انتقال الملكية، واختفاء شخصية المؤسسة أو ظهورها بشخصية جديدة، إلى جانب التغييرات التي تطرأ على الهيكل المالي للمؤسسة.

محددات التحليل المالي

على الرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة والتعرف على مدى كفاءة عمليات المنشأة المختلفة وعلى المركز المالي للمنشأة وعلى القدرة الاستثمارية لديها إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي والتي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي التالي (طاهر، ٢٠١٥، ١٣)

١-يركز المحلل اهتمامه بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.

٢-مدى عمق التحليل المطلوب ودرجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ إن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.

٣-دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع وكمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.

ويتضح مما سبق إن هناك محددات في التحليل المالي عند إعداد الموازنات التخطيطية عندما يكون الوضع الاقتصادي للسوق غير مستقر فيصعب على المحلل وضع التنبؤات والتخطيط السليم للمستقبل بما يخص موازنة المبيعات وموازنة الإنتاج.

وكذلك من المحددات التحليل المالي(الجرجاوي،٢٠٠٨،٤٥).

١-عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين

٢- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

المبحث الثاني الشركات الصناعية

أولاً- مفهوم الشركات الصناعية

القطاع الصناعي عَصَب الاقتصاد هو الذي يصنع المنتجات النهائية التي يمكن استعمالها بعد ذلك، ويُعرف القطاع الصناعي أيضاً بالقطاع الثانوي، وبهذا فإن الصناعة هي أحد مجالات النشاط البشري إذ يتم عبرها معالجة المواد الخام وتحويلها إلى مواد أكثر قيمة فيتم تصنيع السلع بغرض إرضاء احتياجات المجتمع المادية وخلق الثروة. (Lyonell, ١٩٩٩)، إنَّ الترابط الموجود بين مختلف قطاعات الاقتصاد، أي إنَّ الحواجز التي تحول دون توفير السلع والخدمات في قطاع معين قد تعيق النشاط الاقتصادي في قطاعات أخرى من الاقتصاد ويترتب على ذلك التدخل، لا سيما تلك التي تعتمد على أجزاء أخرى من الاقتصاد لإنتاج وتسليم السلع الأساسية والخدمات. (Amanda, ٢٠١٢، ٢٧)، لهذا لا بد من التنويع الاقتصادي وتم تعريفه بحسب (United Nations Climate Change) هو عملية تحويل الاقتصاد من مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة متنوعة من القطاعات والأسواق. (United Nations, ٢٠١٨). وعُرف أيضاً على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية. (الدليمي، ٢٠٢١، ٢٢).

ثانياً- أهمية الشركات الصناعية: إنَّ التنمية الاقتصادية هي في الأساس عملية تحول هيكلية ويشمل ذلك إعادة توزيع العوامل الإنتاجية من الزراعة التقليدية إلى الزراعة والصناعة والخدمات الحديثة، وإعادة توزيع هذه العوامل بين أنشطة قطاع الصناعة والخدمات، كانت القضايا الهيكلية ذات يوم في صميم التفكير في سياسات التنمية الاقتصادية، ولقد فهم اقتصاديو التنمية في المدرسة القديمة جيداً الدور الأساسي الذي لعبه التحول الهيكلي في مسار التنمية، وكان انتقال العمالة من الأنشطة التقليدية في الزراعة والقطاعات الأولية الأخرى إلى الصناعة الحديثة هو المفتاح لرفع معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي، ولكن النمو السريع تاريخياً مرتبط بتوسع الأنشطة الصناعية، فقد زادت العولمة الاقتصادية بشكل كبير بسبب التصنيع، لا سيما النوع القابل للتصدير، وفي العقود الأخيرة تمكنت البلدان النامية من النمو بشكل أسرع بكثير من السابق، والسبب في ذلك هو أن الأسواق العالمية توفر طلباً غير محدود على الصادرات المصنعة في بلدانها، وبهذا لا تواجه البلدان النامية المصدرة للمنتجات المصنعة قيوداً ما دامت قادرة على المشاركة في الأنشطة الجديدة التي تواجه طلباً حركياً (ديناميكياً) في أسواق الدول الغنية (الدليمي، ٢٠٢١، ٢٢).

غالباً ما يكون التصنيع ضرورياً للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر على المدى الطويل ومع ذلك، فإن نمط التصنيع يؤثر بشكل ملحوظ في كيفية استفادة الفقراء من النمو، وتُعنَى السياسات الاقتصادية والصناعية المناصرة للفقراء بزيادة العائدات الاقتصادية للعوامل الإنتاجية التي يمتلكها الفقراء (الدليمي، ٢٠٢١، ٢٢).

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للبحث

المبحث الأول

النسب المالية المستخدمة في تحسين ربحية الشركات الصناعية

النسب المالية المستخدمة في تحسين ربحية الشركات الصناعية

مقدمة :

يتناول هذا المبحث مفهوم النسب المالية ومناقشة كيفية الاستفادة منها عمليا من خلال تطبيقها في تحليل أعمال الشركات الصناعية وتقييم نتائجها ولذلك سيتم مناقشة التالي:

• التحليل بالنسب المالية

• مفهوم النسب المالية

• تعريف النسب المالية

• أهداف النسب المالية

• أهمية النسب المالية

• اختيار النسب المالية

• تطبيقات النسب (نسب السيولة _ نسب الربحية _ نسب المديونية _ نسب النشاط _ نسب السوق)

التحليل بالنسب المالية:

تكون المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها. تم توجيه مجموعة من الانتقادات لهذا الأسلوب، كونه يعتبر تحليلا ساكنا وجامدا لا يمكنه أن يعبر عن الصورة الكاملة لأداء المؤسسة، لأنه يعتمد على قائمة من سنة مالية واحدة، وبالرغم من مساعدته في تقييم أداء المؤسسة في فترة معينة واكتشاف نواحي القوة والقصور فيها إلا أنه بحاجة (خالد، ٢٠١٩، ١١٨).

مفهوم النسب المالية:

بالرغم من أن النسب المالية قد ظهرت وتم استخدامها من نحو أكثر من قرن من الزمن إلا أنها تمثل إحدى أدوات التحليل المالي التي يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. هذا ونتيجة للتطور في النسب المالية من حيث تركيبها وطريقة استخدامها، ازدادت الحاجة إليها من جانب المستفيدين منها. فالنسب المالية تعتبر أهم

ادوات التحليل المالي كما ذكر آنفا لقياس الأداء المالي للمنشأة وعمل المقارنات لعدة سنوات، وهي تعتمد بدورها على القوائم المالية التي يعتمد عليها في التنبؤ في دخل المنشأة وأرباحها المنوي توزيعها مستقبلاً. (الرجاوي، ٢٠٠٨، ٥٧)

تعريف النسب المالية: يمكن تعريف النسب بالعديد من التعاريف ، ونسوق منها التعريفات التالية

النسب المالية : أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود الكشف المالية. (آمال، ٢٠٢١، ٦٤٠)

كذلك تعرف النسب المالية بأنها أحد أدوات التحليل المالي التي تقوم على أساس مجموعة من العلاقات المنطقية بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية لتشكيل رأي بخصوص قيمة الشركة. (سالم، ٢٠١٤، ٢٧)

أهداف النسب المالية:

تعتبر أسلوب التحليل المالي "بالنسب" وباستخدام القوائم المالية أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً في التحليل المالي ويهدف استخدامها إلى التالي (الرجاوي، ٢٠٠٨، ٥٨)

١- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة. حيث أن المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة والقصور في مركز المنشأة المالي، كما وأن الاستعانة بها يمكن المنشأة من فحص إنجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزامها بالسياسات المالية.

٢- تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

أهمية النسب المالية:

تهتم غالبية المنشآت والإدارات المالية والمكاتب الاستثمارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات قياس الأداء والظروف المالية للمنشآت في وقت ما أو من خلال سنة مالية ما. وتعود تلك الأهمية إلى ما يلي (الرجاوي، ٢٠٠٨، ٥٨)

١- سهولة حساب النسب المالية.

٢- لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية.

٣- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.

اختيار النسب المالية:

عند التحليل القوائم لمنشأة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي فمثلاً أصحاب الديون قصيرة الأجل يركزون على دراسة نسب معينة تختلف عن النسب التي يركز عليها ويدرسها أصحاب الديون طويلة الأجل، كذلك فإن أنواع البيانات المالية المتاحة تحدد طبيعة التحليل المالي وطبيعة النسب المالية. فالمحلل المالي الداخلي يتوفر لديه بيانات تختلف كما ونوعاً عن البيانات التي تتوفر للمحلل الخارجي (الحرجاوي، ٢٠٠٨، ٥٩)

١-نسب السيولة: وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال سنة واحدة، وتشتمل النسب التالية

• نسبة التداول

حيث توضح هذه النسب مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المؤسسة القصيرة الأجل، لذلك في مؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لسيولة المؤسسة. (أمال، ٢٠٢١، ٦٤٠)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

• نسبة السيولة السريعة:

تستعمل هذه النسب لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى الشركة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار الى تسهيل موجوداتها من البضاعة.

(أبو عودة ، ٢٠١٧، ٤٤)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة البضاعة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٢-نسبة الربحية: ويستدل منها على قدرة العميل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها. (الجعافرة، ٢٠١٢، ٤٠)

ويشمل النسب التالية:

$$\bullet \text{ معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\bullet \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\bullet \text{ هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعد هذه النسب مهمة لكل من الملاك وطالبي التمويل على حد سواء، فعدم كفاية الأرباح يؤثر على ثروة الملاك وفي نفس الوقت يعد مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المترتبة على منح الائتمان، لأن المصرف عند منح الائتمان يتوقع ببساطة أن يقوم طالب التمويل بسداد أصل التمويل من الأرباح المتحققة وليس من بيع الأصول المملوكة.

٣- **نسبة المديونية:** تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى مساهمة الديون في تمويل أصول الشركة، بحيث انها كلما زادت دلل ذلك على زيادة اعتماد إدارة الشركة على الدين في تمويل أصولها الأمر الذي يؤدي الى زيادة المخاطر في الهيكل التمويلي للشركة.

(أبو عودة، ٢٠١٧، ٤٨)

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

• نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

توازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات الشركة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل ملاكها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكلا من الطرفين ، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة الشركة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، ويزيد أيضاً مخاطر المستثمرين، لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس، ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضاً عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى الشركة.

(أبو عودة، ٢٠١٧، ٤٩)

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$$

• **نسبة تغطية الفائدة:** تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى قدرة الشركة على دفع فوائد قروضها من الأرباح المحققة، وأيضاً يمكن الاعتماد على هذه النسبة كمؤشر على قدرة المؤسسة على خدمة المزيد من الديون. (أبو عودة، ٢٠١٧، ٤٩)

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = \frac{\text{الدخل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية}}$$

٤- **نسب النشاط:** تقيس نسب النشاط كفاءة وفاعلية إدارة المنشأة في إدارة الموجودات ومدى استغلالها لمواردها، وتعرف نسب النشاط أيضاً بنسب التدوير لأنها تنبئ السرعة التي بها تحويل أو تدوير الموجودات إلى مبيعات، حيث يمكن من خلال هذه النسبة معالجة القصور الناجم عن استخدام نسب السيولة المتمثلة باعتماد الحسابات المتداولة كأساس للقياس، في حين أن التغييرات التي تحدث في هذه الحسابات قد يكون لها تأثير كبير على السيولة الحقيقية للمنشأة

ومن هنا نجد أن نسب النشاط تهتم بمعدل الدوران، فهي تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد. (الرجاوي، ٢٠٠٨، ٦٢)

• معدل دوران إجمالي الأصول: يشير معدل دوران إجمالي الأصول إلى فاعلية استخدام المنشأة لأصولها في توليد المبيعات وكلما زاد معدل دوران إجمالي الأصول كلما زادت فعالية استخدام الأصول، وهذا المقياس له أهمية كبرى لإدارة المنشأة لكونه يعطي مؤشراً عن جدوى المالية لعمليات المنشأة. ويحتسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٥- نسب السوق : أن نسب التقييم أتم وأشمل لإنجازات الشركة إذ أنها تعكس التأثير المتبادل لكل من نسب المخاطرة ونسب العوائد، سيتم تناول نسب التقييم الأهم والتي تشمل نسبة سعر السهم في السوق إلى ربحية السهم، ونسبة سعر السهم في السوق إلى القيمة الدفترية للسهم. (جدوع ، جياس، ٢٠١٦، ٣١١)

• نسبة سعر السهم في السوق إلى ربحية السهم:

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر على استعداد لدفعه وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على النمو الكبير في هذه الشركات وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية

$$\text{نسبة السعر إلى الربحية} = \frac{\text{سعر السهم في الاسواق المالية}}{\text{السهم ربحية}} \times 100$$

• نسبة سعر السهم في السوق إلى القيمة الدفترية:

وتقاس هذه النسبة من جراء تقسيم القيمة السوقية على القيمة الدفترية وتقرن فيما إذا كانت تساوي واحد أو أعلى أو أقل من الواحد عدد صحيح ويعبر عنها بالمرة، وكلما زادت عن واحد كان ذلك أفضل للشركة

$$\text{القيمة السوقية على القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} \times 100$$

المبحث الثاني الربحية

الربحية :

إن أداء المؤسسات يقاس بمقدرة المؤسسة على تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين والملاك ، من خلال القرارات المالية الملائمة، وتقسّم هذه القرارات إلى قرارات الاستثمار المتمثلة بالمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الاقراض) قصيرة وطويلة الأجل. (سليمان، ٢٠١٧، ١٦)

مفهوم الربحية:

تعرف الربحية على أنها المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤون الشركة، فهي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنظمة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وهي هدف أساسي تسعى الشركات الى تحقيقه، لأنها تعتبر ركيزة لبقاء و استمرارية الشركات ومساعدتها في النمو والازدهار. (النابوت، ٢٠١٩، ٢٧)

هدف الربحية:

إن الهدف الرئيس من وجود أي شركة هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وذلك من خلال المقارنة بين مجموع الإيرادات والتكلفة الإجمالية واستخراج الفرق بينهما من وجهة نظر محاسبية.

ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تأخذ الشركة في الاعتبار جميع الظروف السوقية لمنتجاتها أو الخدمات التي تقدمها وتكلفة إنتاج هذه المنتجات أو تقديم هذه الخدمات. حيث يجب وضع الدراسات والتحليلات التي تضمن بأن مستوى المخرجات التي تنتجها المنظمة يضمن الوصول إلى الهدف الموضوع لتحقيق ربحية تلك الشركة .

إن هذا المسار الذي تتخذه معظم الشركات كسياسة عمل لديها، لا يعتبر نموذجياً، بل توجه إليه العديد من الانتقادات.

حيث يتضح مما سبق، بأن الشركات يمكنها استخدام سياسات أخرى لتحقيق الربحية، من مثل: (زيادة المبيعات، والإيرادات، والحصة السوقية). كما أنه يمكن للشركة أن تقوم بتخفيض أسعار

البيع إلى ما دون سعر التكلفة للمنتج (أي أنها تتحمل الخسائر) وذلك بغرض القضاء على المنافسة التي تواجهها. (سليمان، ٢٠١٧، ٢٢)

تسعى الشركات إلى تعظيم الربحية حيث "يعتبر تعظيم الربحية هو المقياس للكفاءة الاقتصادية والمالية لمنظمة الأعمال. وإن تعظيم الربحية يشتمل الخصائص الآتية. (سليمان، ٢٠١٧، ٢٣)

١- إن الهدف الرئيس هو تحقيق الأرباح، لذلك يتم اتخاذ جميع السبل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

٢- يسمى تعظيم الربحية أيضاً تعظيم قيمة السهم الواحد في المنظمة. حيث أنه يؤدي إلى تحقيق أقصى

قدر من العمليات التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الربح.

٣- يعتبر تعظيم الربحية المقياس الحقيقي لفعالية العمليات التجارية، لذلك فإنها تعبر عن الموقف الاقتصادي والمالي للمنظمة.

٤- أيضاً من أهداف تعظيم الربحية التقليل من مخاطر الأعمال.

نسب الربحية (Profitability Ration): هي النسب التي تقيس كفاءة المنشأة التشغيلية فالربحية هي النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي اتخذها المدير المالي، كذلك تظهر المعلومات المتحصلة من خلال نسب الربحية الكيفية التي عملت بها المنشأة خلال السنة التشغيلية المنتهية. تعتبر الربحية مؤشراً لنجاح الأعمال ، ومقياس الربحية يشكل الاهتمام الرئيس لجميع الأطراف المعني مثل: (الدائنون والمستثمرون والمالكون والإدارة)، وهنا يمكن لربحية المنشأة أن تؤثر على قرار المستثمر بمعرفته ما إذا كانت المنشأة تحقق الأرباح الكافية ليتم توزيع جزء منها على الأسهم، ويمكن للمستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري بناءً على ذلك (سالم، ٢٠١٤، ٢٧)

وتقدم نسب الربحية مؤشرات ومقاييس لمدى نجاح الشركة في توليد الأرباح، فهي تقدم أدلة مفيدة لفعالية عمليات الشركة، وتظهر نسب الربحية الآثار المجتمعة للسيولة، وإدارة الأصول، والديون

على نتائج التشغيل، وعادة ما تقاس الربحية بنسب مختلفة مثل هوامش الربح و العائد على الاستثمار،

والعائد على حقوق المساهمين.(النابوت، ٢٠١٩، ٢٧)

أهم مؤشرات الربحية (جدوع و جياس، ٢٠١٦، ٣١٠)

١_ هامش الربح الصافي:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات إذا انخفضت النسبة فيعني ذلك أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح وبالتالي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا حددت العكس فان ذلك مؤشر إيجابي ويساعد الشركة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة او انخفاض المبيعات في المستقبل وإذا ما أتاحت بيانات تحليلية اضافية للمحلل يمكنه من حساب صافي الربح بعد الضريبة إلى صافي المبيعات.

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد ضريبة}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

٢_ العائد على حق الملكية (ROE)

يقيس العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل أداء الإدارة ذات الكفاءة كما أن ارتفاع هذا المعدل دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن الزيادة أما الانخفاض فيدل على تحول متحفظ بالقروض.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

٣_ العائد على الموجودات : ويسمى عائد مدة او فترة الاحتفاظ ويعبر عنه بالتغيير في قيمة الاستثمار و يقيم المستثمرون عموماً العائد بشكل نسبة اي أن معدل العائد المتحقق هو معدل العائد الفعلي الناتج عن الاستثمار ويمكن حساب العائد شهرياً وربع سنوي وفي المعتاد يحسب العائد المتحقق سنوياً والعائد الذي سيتم التركيز عليه هنا هو العائد المتحقق من استثمار الأموال في الأوراق المالية وذات الأسهم العادية.

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

يتم احتساب النسب المستخدمة للربحية من خلال الجداول الآتية
الجدول (١)

| الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية | | | | | | |
|---|------------------------------------|-------------|--------------|-------------|--------------|---------------|
| ت | النسب المالية | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ |
| ١ | نسبة التداول | ٣٢،٤ | ٣٤،٢٥ | ٣٧،١٦ | ٧،٨٣ | ١٤،٩٠٠ |
| ٢ | نسبة الربحية | | | | | |
| - | معدل العائد على الاستثمار | ٠،٠١ | ٠،٠١ | ٠،٠٥ | ٠،٠١ | ٠،١١ |
| - | معدل العائد على حقوق الملكية | ٠،٠١ | ٠،٠١ | ٠،٠٥ | ٠،٠١ | ٠،١٣ |
| - | هامش الربح | ٠،١٢ | ٠،٠٧ | ٠،٣١ | ٠،٠٧ | ٠،٤٥ |
| ٣ | نسبة المديونية | ١،٠٠ | ١،٠٠ | ١،٠٠ | ١،٠٠ | ١،٠٠ |
| - | نسبة الديون إلى حق الملكية | ٠،٩٩ | ١،٠٠ | ١،٠٣ | ١،٠٨ | ١،١١ |
| ٤ | نسب النشاط | | | | | |
| - | معدل دوران إجمالي الموجودات | ٠،٠٦ | ٠،٠١٠٠ | ٠،١٥ | ٠،١٣ | ٠،٢٥ |
| | نسب السوق | | | | | |
| - | القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية | ٦٤٩٩٨٩٨٩٠،٨ | ٢٣٤١٩١٤١٣٨،٤ | ٤٦٥٩٦٦٢٣٧،٦ | ٣٦٣١٠٩١٦٣٢،٦ | ٢٧٦٧٢٨٠١٦٩٠،٢ |

١- **ان نسبة التداول:** - عام ٢٠١٦ ارتفعت عن عام ٢٠١٥ بمقدار (١،٨٥) وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٦، أما في عام ٢٠١٧ فقد ارتفع عن عام ٢٠١٦ بنسبة (٢،٩١) وهذا مؤشر على نسبة التداول عن عام ٢٠١٦، أما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض عن عام ٢٠١٧ بنسبة (٢٩،٣٣) وهذا مؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨، أما في عام ٢٠١٩ فقد ارتفع عن عام ٢٠١٨ بنسبة (٧،٠٧) وهذا مؤشر على نمو نسبة التداول وبذلك يصبح عام ٢٠١٧ أفضل عام بالنسبة للأعوام الأخرى وعام ٢٠١٦ هو ثاني وعام ٢٠١٥ هو الثالث ومن ثم عام ٢٠١٩ والأخير عام ٢٠١٨.

٢- نسبة الربحية :

معدل العائد على الاستثمار: في عام ٢٠١٦ قد تساوى مع عام ٢٠١٥ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٦ بينما ارتفع هذا المؤشر في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ بمقدار (٠،٠٤) وهذا مؤشر جيد بينما انخفض هذا المؤشر في عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بمقدار (٠،٠٤) وهذا مؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨، وقد ارتفع في عام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٨ بمقدار (٠،١) وهذا يعني نمو معدل العائد على الاستثمار بشكل كبير نسبياً وهذا يعكس إيجابياً على الإيرادات المتحققة في عام ٢٠١٩ وهذا المؤشر جيد وبهذا يصبح العام ٢٠١٩ هو الأفضل للعام ٢٠١٧ هو الثاني ومن ثم الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٨.

معدل العائد على حقوق الملكية: - في عام ٢٠١٦ قد تساوى مع عام ٢٠١٥ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٦ بينما ارتفع هذا المؤشر في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ بمقدار (٠،٠٤) وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما انخفض هذا المؤشر في عام ٢٠١٨ بمقدار (٠،٠٤) وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ وقد ارتفع في عام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٨ بمقدار (٠،١٢) وهذا يعني نمو معدل العائد على حقوق الملكية بشكل كبير نسبياً وهذا يعكس إيجابياً على الإيرادات المتحققة لعام ٢٠١٩ وهو الأفضل للعام ٢٠١٧ هو الثاني ومن ثم عام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٨.

- **هامش الربح:** في عام ٢٠١٦ قد انخفض عن عام ٢٠١٥ بمقدار (٠،٠٥) وهذا مؤشر غير جيد لعام ٢٠١٦، أما في عام ٢٠١٧ فقد ارتفع عن عام ٢٠١٦ بمقدار (٠،٢٤) وهذا مؤشر إيجابي لعام ٢٠١٧ وهذا يعني زيادة الربحية، بينما انخفض هامش الربح لعام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بمقدار (٠،٢٤) وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ وقد ارتفع في عام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٨ بمقدار (٠،٣٨) وهذا يعني زيادة العائد بشكل كبير للعام الأخير وبذلك يصبح العام ٢٠١٩ بالمرتبة الأولى ويأتي بعد ذلك العام ٢٠١٧ بالمرتبة الثانية وعام ٢٠١٥ بالمرتبة الثالثة وعام ٢٠١٦، ٢٠١٨ بالمرتبة الأخيرة.

٣- نسبة المديونية

تتساوى هذه النسبة لكل الأعوام وهذا يشير على أن المؤشر جيد.

نسبة الديون إلى حق الملكية: في عام ٢٠١٦ قد ارتفع عن عام ٢٠١٥ بنسبه (٠،٠١) وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٦ وقد ارتفع في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ بمقدار (٠،٠٣) وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٧، وقد ارتفع في عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بمقدار (٠،٠٥) وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٨، وارتفع في عام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٨ بمقدار (٠،٠٣) وهي نسبة نمو جيد وبذلك يصبح العام ٢٠١٩ أفضل الأعوام ويأتي بالمرتبة الأولى وعام ٢٠١٨ بالمرتبة الثانية وعام ٢٠١٧ بالمرتبة الثالثة وعام ٢٠١٦ بالمرتبة الرابعة ومن ثم ٢٠١٥ بالمرتبة الأخيرة.

٤- نسبة النشاط

معدل دوران إجمالي الموجودات: عام ٢٠١٦ قد انخفض عن عام ٢٠١٥ بمقدار (٠،٠٥) وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٦، بينما ارتفع هذه النسبة في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ بمقدار (٠،١٤) وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٧، وقد انخفض في عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بمقدار (٠،٠٢) وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨، وارتفع في عام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٨ بمقدار (٠،١٢) وهذا يدل على النمو الأفضل وبذلك يأتي عام ٢٠١٩ بالمرتبة الأولى وعام ٢٠١٧ بالمرتبة الثانية وعام ٢٠١٨ بالمرتبة الثالثة وعام ٢٠١٥ بالمرتبة الرابعة ومن ثم عام ٢٠١٦.

نسب السوق: القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عام ٢٠١٦ قد ارتفع عن عام ٢٠١٥ بمقدار ١٦٩١٩٢٤٢٤٧،٦ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٦، وقد انخفض عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ بمقدار (١٨٧٥٩٤٧٩٠،٠٨) وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٧، وقد ارتفع عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ بمقدار ٣١٦٥١٢٥٣٩٥ وهذا يدل على النمو الجيد وقد انخفض عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨ بمقدار ٨٦٣٨١١٤٦٣،٤ وهذا المؤشر غير جيد وبذلك يصبح عام ٢٠١٨ بالمرتبة الأولى وعام ٢٠١٦ بالمرتبة الثانية وعام ٢٠١٧ بالمرتبة الثالثة وعام ٢٠١٩ بالمرتبة الرابعة وعام ٢٠١٥ بالمرتبة الأخيرة.

الجدول (٢)

| الوطنية للصناعات المعدنية | | | | | | |
|---------------------------|------------------------------------|------------|-----------|-------------|--------------|-------------|
| ت | النسب المالية | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ |
| ١ | نسبة التداول | ٠,٩٤ | ٠,٦٦ | ٠,٥٢ | ٠,٤٢ | ٠,٣٩ |
| ٢ | نسبة الربحية | | | | | |
| - | معدل العائد على الاستثمار | ٠,٤٥ | -٠,٤٦ | -٠,٣٤ | -٠,٤٦ | -٠,٢٤ |
| - | معدل العائد على حقوق الملكية | ٠,١٧ | -٠,١٤ | -٠,٠٩ | -٠,١٢ | ٠,٠٦ |
| - | هامش الربح | -٣,٠١ | -٢,٥٧ | -٥,٦٠ | -١٠,٥٧ | -٣,٤٥ |
| ٣ | نسبة المديونية | ١,٠٠ | ١,٠٠ | ١,٠٠ | ١,٠٠ | ١,٠٠ |
| - | نسبة الديون إلى حق الملكية | ٠,٣٩ | ٠,٣١ | ٠,٢٧ | ٠,٢٦ | ٠,٢٥ |
| ٤ | نسب النشاط | | | | | |
| - | معدل دوران إجمالي الموجودات | ٠,١٥ | ٠,١٨ | ٠,٠٦ | ٠,٠٤ | ٠,٠٧ |
| ٥ | نسب السوق | | | | | |
| - | القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية | ٤٦٦٩٦٨٢٦,٢ | ٣٠٦٢٥٩١,٩ | ٢٠١٤٤٠٩٦١,٦ | ٤٨١٣١٥٢٤٩٤,٤ | ٧٦٥١٥٠٨١١,٢ |

١-ان نسبة التداول:- عام ٢٠١٦ قد انخفضت عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٦، اما عام ٢٠١٧ فقد انخفضت عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر غير جيد، اما ٢٠١٨ فقد انخفضت النسبة أيضاً عن ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٩ انخفضت عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد على نمو نسبة التداول. ف سنة ٢٠١٥ هيه الأفضل من السنوات الباقية

٢-نسبة الربحية

معدل العائد على الاستثمار: في عام ٢٠١٦ قد انخفض عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر غير جيد اما، في عام ٢٠١٧ فقد ارتفع معدل العائد على الاستثمار عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧، اما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض معدل العائد عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨. أما في عام ٢٠١٩ فقد ارتفع معدل العائد عن عام ٢٠١٨ وهذا يعتبر مؤشر جيد لعام ٢٠١٩. ف يعتبر عام ٢٠١٥ هو الأفضل من بقية السنين.

-معدل العائد على حقوق الملكية: في عام ٢٠١٦ قد انخفض معدل العائد على حقوق الملكية عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٦. أما في عام ٢٠١٧ فقد ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧. أما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض معدل العائد على حقوق الملكية وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩ ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٩ ويبدل على النمو. وتعتبر سنة ٢٠١٥ هيه الأفضل من السنوات الباقية بتحقيق العائد

-هامش الربح: في عام ٢٠١٦ قد ارتفع هامش الربح عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر جيد اما في عام ٢٠١٧ فقد انخفض هامش الربح عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر غير جيد وفي عام ٢٠١٨ انخفض أيضاً عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ وفي عام ٢٠١٩ ارتفع عن عام ٢٠١٨ وهذا يعتبر مؤشر جيد لعام ٢٠١٩ ف الأفضل يعتبر عام ٢٠١٦ بتحقيق الربح.

٣-نسبة المديونية: تتساوى هذا النسبة لكل الأعوام وهذا المؤشر جيد ويشير إلى استقرار نسبة المديونية.

-نسبة الديون إلى حق الملكية: عام ٢٠١٦ قد انخفض عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٦ بينما انخفض هذا المؤشر في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر غير جيد. أما في عام ٢٠١٨ أيضاً انخفض عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد اما في عام ٢٠١٩ فقد انخفض عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد لعام ٢٠١٩. افضل عام يعتبر عام ٢٠١٥ عن بقية الأعوام بنسبة الديون إلى حق الملكية.

٤-نسب النشاط

معدل دوران إجمالي الموجودات عام ٢٠١٦ قد ارتفع عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر جيد اما في عام ٢٠١٧ فقد انخفض عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٧. أما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩ ارتفع عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٩. الأفضل ٢٠١٦.

٥-نسب السوق

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عام ٢٠١٦ قد انخفض عن عام ٢٠١٥ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٦ بينما في عام ٢٠١٧ فقد ارتفع وهذا المؤشر جيد اما في عام ٢٠١٨ فقد ارتفع أيضاً عن العام ٢٠١٧ وهذا المؤشر جيد. وفي عام ٢٠١٩ ارتفع عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠١٩. الأفضل هيه سنة ٢٠١٩

الجدول (٣)

| المنصور للصناعات الدوائية | | | | | | |
|---------------------------|------------------------------------|---------------|---------|-------|--------------|----------|
| ت | النسب المالية | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
| ١ | نسبة التداول | ١٠,٩٣ | ١١,٨٨ | ٢,٥٢ | ١,٥٦٦٥٩ | ٢,١٧٣٩٥٦ |
| ٢ | نسبة الربحية | | | | | |
| - | معدل العائد على الاستثمار | ٠ | ٠,٠٢ | ٠,٠١ | -٠,٢٨ | -٠,٠٥ |
| - | معدل العائد على حقوق الملكية | ٠ | ٠,٠٣ | ٠,٠١ | -٠,٣٦ | -٠,٠٥ |
| - | هامش الربح | ٠ | ٠,٠٩ | ٠,٠٣ | -٤,٣٦ | ٠,٣٤ |
| ٣ | نسبة المديونية | ١,٠٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ١,٠٠٠ | ١,٠١٣ |
| - | نسبة الديون إلى حق الملكية | ١٠,٨٢ | ١٠,٠٦ | ١٠,٢٤ | ١٠,٢٦ | ١٠,٠٩ |
| ٤ | نسب النشاط | | | | | |
| - | معدل دوران إجمالي الموجودات | ٠,٢٤ | ٠,٢٨ | ٠,٢٨ | ٠,٠٦ | ٠,١٥ |
| ٥ | نسب السوق | | | | | |
| - | القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية | ١٩٣٢٦٨٢٢٧٨٨,٨ | ٩٥٧٤٤٣٧ | ٠,٠٦ | ١٨٧٥٨٠٨٩٦٨,٣ | ٥,١٩ |

١-نسبة التداول: عام ٢٠١٧ ارتفعت عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ ارتفع عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر جيد. وفي عام ٢٠١٩ انخفضت نسبة التداول عن عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠٢٠ ارتفعت نسبة التداول وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠٢٠. السنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٨ من باقي السنين.

٢-نسبة الربحية

معدل العائد على الاستثمار في عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما انخفض هذا المعدل في عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨. أما في عام ٢٠١٩ فقد انخفض عن عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠٢٠ ارتفع معدل العائد عن عام ٢٠١٩ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠٢٠. السنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٧.

-معدل العائد على حقوق الملكية

في عام ٢٠١٧ ارتفع معدل العائد عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ وفي عام ٢٠١٨ انخفض عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ اما في عام ٢٠١٩ فقد انخفض عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد. وفي عام ٢٠٢٠ ارتفع عن عام ٢٠١٩ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠٢٠. السنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٧.

-هامش الربح: عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ انخفض هامش الربح عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ وفي عام ٢٠١٩ انخفض عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد أيضاً لعام ٢٠١٩ اما في عام ٢٠٢٠ ارتفع هامش الربح عن عام ٢٠١٩ وهذا مؤشر جيد لعام ٢٠٢٠ يدل على النمو في العائد الأفضل هيه سنة ٢٠٢٠.

٣-نسبة المديونية: تتساوى النسب في الاعوام الاربعه الأولى اما في عام ٢٠٢٠ ارتفعت النسبة وهذا المؤشر جيد

-نسبة الديون إلى حق الملكية: في عام ٢٠١٧ انخفضت عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٧. أما في عام ٢٠١٨ ارتفع عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر جيد وفي عام ٢٠١٩ ارتفعت عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠٢٠. السنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٩.

٤-نسب النشاط

معدل دوران إجمالي الموجودات عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ فقد ارتفع أيضاً عن ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٩ انخفض وهذا مؤشر غير جيد بينما في عام ٢٠٢٠ ارتفع معدل دوران إجمالي الموجودات وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠٢٠ والسنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٧ _ ٢٠١٨.

٥-نسب السوق

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عام ٢٠١٧ انخفضت عن عام ٢٠١٦ وهذا مؤشر غير جيد. في عام ٢٠١٨ انخفضت أيضاً عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد وفي عام ٢٠١٩ ارتفع عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت وهذا المؤشر غير جيد. الأفضل هيه سنة ٢٠١٦.

الجدول (٤)

| العراقية للسجاد والمفروشات | | | | | | |
|----------------------------|------------------------------------|-------|-------------|-------------|------------|------------|
| ت | النسب المالية | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ |
| ١ | نسبة التداول | ٣,٠٧ | ٢,٩٤ | ٣,٠٩ | ٣,٠٨ | ٢,٩٥ |
| ٢ | نسبة الربحية | | | | | |
| - | معدل العائد على الاستثمار | ٠,٠٧ | ٠,٠٩ | ٠,١١ | ٠,٢٠ | ١,١٥ |
| - | معدل العائد على حقوق الملكية | ٠,١٠ | ٠,١٣ | ٠,١٦ | ١,٤٤ | ٠,٢٣ |
| - | هامش الربح | ٦٢,٥٩ | ٢,٦٥ | ٣٨٨,٩ | ١٩١,٠١ | ١٨١١,٢ |
| ٣ | نسبة المديونية | ١,٠٠ | ١,٠٠ | ١,٠٠ | ١,٠٠ | ١,٠٠ |
| - | نسبة الديون إلى حق الملكية | ١,٤٦ | ١,٥٠ | ١,٤٦ | ١,٤٧ | ١,٥٠ |
| ٤ | نسب النشاط | | | | | |
| - | معدل دوران إجمالي الموجودات | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٨ |
| ٥ | نسب السوق | | | | | |
| - | القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية | ٧٠,٨٤ | ١٧٦٨٨٨٤٧٥,٩ | ١٣٤٧٨٤٢٦٧,٣ | ٨٧٦٠٣٠٨٥,٨ | ٩٥١٥٥٧٥٤,٦ |

١-نسبة التداول: عام ٢٠١٧ ارتفعت عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ ارتفعت نسبة التداول وهذا المؤشر جيد لنمو التداول وفي عام ٢٠١٩ انخفضت نسبة التداول وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت نسبة التداول عن عام ٢٠١٩ وهذا مؤشر غير جيد السنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٨

٢-نسبة الربحية

معدل العائد على الاستثمار: في عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ فقد ارتفع أيضاً وهذا المؤشر جيد وفي عام ٢٠١٩ ارتفع عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد وفي عام ٢٠٢٠ ارتفعت أيضاً وهذا المؤشر جيد ويدل على نمو نسبة الربحية. والسنة الأفضل هيه ٢٠٢٠

-معدل العائد على حقوق الملكية: في عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ ارتفع عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٨ اما في عام ٢٠١٩ ارتفع وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت وهذا المؤشر غير جيد. السنة الأفضل هيه سنة ٢٠١٩

٣-نسبة المديونية: تتساوى جميع النسب لكل الأعوام ويشير إلى استقرار النسب

-نسبة الديون إلى حق الملكية: في عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ وفي عام ٢٠١٩ ارتفع عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر جيد وفي عام ٢٠٢٠ ارتفعت وهذا المؤشر جيد لنمو نسبة الديون إلى حق الملكية. الأفضل هيه سنة ٢٠١٧ _ ٢٠٢٠

٤- نسبة النشاط

معدل دوران إجمالي الموجودات عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد اما في عام ٢٠١٨ يتساوى مع ٢٠١٧ وهذا يدل على النمو الجيد والاستقرار وفي عام ٢٠١٩ انخفض عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد وفي عام ٢٠٢٠ ارتفع وهذا مؤشر جيد. السنة الأفضل هيه سنة ٢٠٢٠

٥-نسب السوق

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عام ٢٠١٧ ارتفع عن عام ٢٠١٦ وهذا المؤشر جيد لعام ٢٠١٧ بينما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض عن عام ٢٠١٧ وهذا المؤشر غير جيد لعام ٢٠١٨ وفي عام ٢٠١٩ انخفض عن عام ٢٠١٨ وهذا مؤشر غير جيد وفي عام ٢٠٢٠ ارتفع وهذا مؤشر جيد السنة الأفضل هيه سنة ٢٠٢٠.

الاستنتاجات :

- ١- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة واداره لاتخاذ القرار وترشيدها وانه يساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياساتها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- ٢- ان القيام بالتحليل المالي يعتبر مقياساً جيداً لدراسه الوضعيه الماليه للمؤسسة وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف.
- ٣-يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستعمله لمعرفة حقيقة الوضعيه الماليه للمؤسسة التي تعيشها وذلك لاستعماله أساليب حديثة كبديل جيد لأدوات التقليدية.
- ٤-تم استخدام مؤشرات التحليل المالي تعتبر أداة مهمة لمتخذي القرار تساعده في اتخاذ القرارات الرشيد
- ٥-تم استخدام المؤشرات والنسب المالية كأداة مهمة في تقييم وضع الشركة المالي مما يساعد على التنبؤ بوضعها المستقبلي.
- ٦-تعد أدوات التحليل المالي مهمة في رفع وتحسين الأداء المالي وتقييمه للمؤسسات الصناعية.

المقترحات :

- بعد انتهاء الباحث من إعداد الدراسة الحالية فيما يتعلق بمشكلة الدراسة واسئلتها وفرضيتها وبعد الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة وبعد القيام بعمليات التحليل الواردة في الدراسة الحالية وفي ضوء النتائج من عمليات التحليل فإن الباحث يقدم المقترحات الآتية:
- ١-الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها دور فعال في بيان الوضع المالي للشركات فضلاً عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار.
 - ٢-ان التحليل المالي هو أداة رئيسية لتحديد مواطن الضعف والقوه للشركات وان نسب ومؤشرات التحليل المالي هو من مخرجات القوائم المالية لذلك فإن الباحث يقترح باستخدام القوائم المالية كأداة لبناء نماذج لتقييم الأداء المالي ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق المساهمين وذوي المصالح.
 - ٣-ان المستثمر تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة أين يضع استثماراته؟ لذلك يقترح الباحث على المستثمرين باستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي المعتمده في الدراسة الحالية لمساعدتهم في توجيه استثماراتهم نحو الشركات الناجحة.
 - ٤- يقترح الباحث بإجراء دراسات وابحاث أخرى فيما يخص نسب ومؤشرات التحليل المالي واخذ المتغيرات التالية بعين الاعتبار وذلك لاهميتها مثل نسبة التداول، ونسبة الربحية، ومعدل العائد على حقوق الملكية،.
 - ٥-التأكيد على أهمية العمل على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التحليل المالي بحيث يكونوا قادرين على التعامل مع نسبة ومؤشرات بشكل أفضل مع توفير التدريب اللازم لهم في هذا المجال وذلك لضمان التوصل للنتائج السليمة والدقيقة.

المصادر والمراجع :

اولا : القرآن الكريم

١- سورة العلق، ٣٠، ٥٩٧

ثانيا : لتقارير الرسميه. سوق العراق للأوراق المالية ٢٠١٥_٢٠٢٠

ثالثا : الرسائل والاطاريح

١- الهاجري ، فهد راشد مسعود ، ٢٠١٦ ، اثر النسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دول الكويت ، كلية ادارة المال والأعمال - الكويت

٢- الجرجاري ، حليلة خليل ، ٢٠٠٨ ، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم ، الجامعة الاسلامية - غزة ، فلسطين

٣- خالد ، هادفي ، ٢٠١٩ ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد فيضي ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير - الجزائر

٤- سالم ، عمار زكريا عبدالله ، ٢٠١٤ ، دور النسب المالية للتنبؤ في اسعار اسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، جامعة الشرق الاوسط - كلية الأعمال

٥- الجمامزة احمد ياسين حمد ، ٢٠١٢ ، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامي العاملة في الاردن ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الاعمال

٦- ابو عودة ، حسن سليمان محمد ، ٢٠١٧ ، مدى قدرة النسب المالية على تحسين بنوعية المعلومات في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين ، الجامعة الاسلامية - غزة فلسطين ..

٧- طاهر ، احمد غازي ، ٢٠١٥ ، مدى استخدام ادوات التحليل المالي في اعداد الموازنات التخطيطية ، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية - جامعة ال البيت -كلية المال والأعمال

٨- النابوت ، مجاهد محمد ذياب ، ٢٠١٩ ، اثر استراتيجيات ادارة رأس المال العامل على ربحية شركات الاغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، جامعة الشرق الاوسط عمان - الاردن .

٩- سليمان ، ايمن علي سليمان ، ٢٠١٧ ، اثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (دراسة تحليلية على شركات الأدوية الأردنية) ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان - الاردن .

١٠- صبرين ، مرواني ، ٢٠٢٠ ، استخدام ادوات التحليل المالي الحديثة في رفع الاداء المالي للمؤسسات الصناعية ، جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية للعلوم التجارية وعلوم التيسير .

١١- لدليمي، راعع ياسر حماد، ٢٠٢١، اثر بعض العوامل الاقتصادية والمالية في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، جامعة الموصل _ كلية الادارة والاقتصاد _ العراق

رابعاً : البحوث العلمية والدوريات

١- الفتلي ، قيصر علي عبيد ، ٢٠١٤ ، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثر على ربحية المصارف التجارية ، رسالة منشورة في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، عدد ٢ ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد - العراق .

٢- امال ، سحنون ، ٢٠٢١ ، دور ادوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة حصة حليب ، رسالة منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد ١٤ ، عدد ١ .

٣- جدوع ، مخلد حمزة ، وجياس ، محمد عبدالواحد ، ٢٠١٦ ، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من شركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، رسالة منشورة في مجلة كلية الرافدين ، الجامعة للعلوم ، العدد ٣٩ ، جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد - العراق .

٤- السرطاوي ، عبدالفتاح سعيد ، وحسان عادل عيسى ، التحليل المالي كاداة لتقييم الاداء المالي للشركات المساهمة الصناعة في فلسطين ، دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين فترة سابين (٢٠١٠-٢٠١٧) ، رسالة منشورة في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ، جامعة فلسطين التقنية خضوري ، سلطة النقد الفلسطينية - فلسطين .

خامساً : الكتب

١- الشديفات ، خلدون ابراهيم ، ٢٠٠٠ ، ادارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن ، ط ١ .

٢- ابو زيد ، محمد المبروك ، ٢٠٠٩ ، التحليل المالي شركات واسواق مالية ، الرياض - المملكة العربية السعودية

٣- الزبيدي حمزة محمود ، ٢٠١١ ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط ٢